الشراكة المجتمعية كآلية لترسيخ الثقافة الأمنية في الدول العربية : الواقع والآفاق

أ. ظريف شاكر / أ. معاوي وفاء
جامعة مستغانم – الجزائر-

مقدمة:

يعتبر الأمن حاجة إنسانية أساسية لا يمكن للعنصر البشري أن يعيش بدونها، كما أنه تحول إلى مفهوم شامل قد تخطى دور قوة الشرطة من مجرد دور عادي هدفه بسط الأمن في أماكن معينة إلى دور اكبر يتناسب مع ما يتطلبه المجتمع من أمن في جميع المجالات، والجهاز الأمني بات حاجة ماسة لإعادة هيكلة شاملة لرفع قدرته التنظيمية والتقنية لمواجهة التحديات الأمنية المعاصرة، والتي تتسم بالعملية والتعقيد واعتمادها على التكنولوجيا الحديثة، وهذا ما دفع لأهمية البحث في تعزيز آليات وقاية المجتمع من أنماط الجرائم التي تختلف من حي لآخر ومن منطقة لأخرى ومن عام لعام.

فالجريمة سلوك شاذ يهدد أمن الأفراد والمجتمعات ويقوض أركان الدولة، لذلك اهتمت المجتمعات قديما وحديثا بموضوع التصدي للجريمة ومكافحتها، وقد تطورت آليات مكافحة الجريمة مع تطور المجتمعات فبعد أن كانت مقصورة على العقاب وحده، توصلت الدول الحديثة إلى ثلاثة أشكال هي الوقاية والإصلاح والعقاب لكن هذا لم يغير في ارتفاع نسب الجريمة، بل أن الجريمة في ازدياد مطرد الأمر الذي يدعو إلى البحث عن مناهج بديلة وأساليب جديدة لمكافحتها.

وعزز هذا القناعة لدى الأجهزة الأمنية بأهمية إشراك وتضافر جهود المجتمع بكافة مكوناته لتحقيق أعلى درجات الاستقرار، كما أن أهمية المعلومات الأمنية وكفاءة قنوات الاتصال بين الأجهزة الأمنية المختلفة ومؤسسات المجتمع يضمن سرعة وصول مثل هذه المعلومات إلى الجهاز الأمني الرسمي لكي يؤدي دوره بكل كفاءة وبأقصى سرعة.

إن ظهور مفهوم الشراكة الأمنية جاء بسبب ثقل الأزمات الاجتماعية والاقتصادية و السياسية المتنامية والمستجدة، الشيء الذي عزز ضرورة إعطاء دور اكبر لمؤسسات المجتمع المدني مقابل التخفيف من مركزية الدولة الوحيدة وفسح المجال لإسهام فواعل أخرى كالمجتمع المدني والقطاع الخاص لتعزيز دور الأمن والسهر على تطبيق قوانينه.

ففي ظل ازدياد معدلات ارتكاب الجريمة اتجهت الدول الغربية نحو التعاون ومشاركة المجتمع للشرطة في الحد من الجرائم ومكافحتها، وبدأت الجهات الرسمية تدرك أهمية دخول مؤسسات المجتمع المدني وقطاعات المجتمع المختلفة في مجال التوعية والمشاركة الفعالة للتأثير على أفراد المجتمع حول تطبيق القوانين الذي بدوره يؤدي بدوره إلى استقرار الأمن أمرا ضروريا وتعبيرا عن حقيقة الشراكة المجتمعية.

وبهذا تسعى الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن أن تسهم الشراكة المجتمعية الأمنية في تعزيز الأمن الشامل في العالم العربي؟

إذن انطلاقا من مقولة أن مسؤولية تحقيق الأمن ليست مسؤولية الشرطة، بل أصبحت مسؤولية وطنية تشارك فيها كافة الأجهزة الرسمية وغير الرسمية إضافة للمواطنين، تهدف الورقة إلى التعرف على مفهوم الشراكة المجتمعية بين الأجهزة الأمنية ومؤسسات المجتمع المختلفة وتحديد أهميتها والأسس التي يجب تقوم عليها وضرورتها في الوقت الراهن ومحاولة إسقاطها على واقع المجتمعات العربية.

المحور الأول – الإطار المفاهيمي للدراسة:

أولاً / الإطار العام للشراكة المجتمعية:

- **الشراكة:**

إن الشراكة مفهوم واسع من خلال اشتماله على عدد من المعاني والأبعاد المختلفة، مما جعل التطرق إليه يختلف من مفكر لآخر حسب طبيعة توظيفه في مختلف المجالات المتنوعة (اقتصادية، سياسية..)، غير أنه يقصد به إجمالا، إيجاد صيغة جديدة للحكم تقوم على ثلاث دوائر متقاطعة في مصلحة ما من العمل المشترك، تمثل هذه الدوائر ثلاث مكونات أساسية هي الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وتنطوي على تحديد مجالات العمل والنشاط لكل من أطرافها الثلاث [1].

كما أن مفهوم الشراكة يعني أكثر من عقد بين اثنين أو أكثر للقيام بعمل مشترك، فهو يعني تضافر جهود الحكومة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، سواء على المستوى الوطني أو المحلي في مواجهة أية مشكلة، من خلال اتصال فعال للوصول إلى اتفاق، مع تعاون للوصول إلى صياغة مقبولة لهذه الشراكة، سواء أكان هذا الأمر ملزما يعقد مشاركة رسمية أو تعاون ملزم بقيم (شراكة غير رسمية). وتأتي الشراكة في الموارد، وتقوية أدوار جميع الأطراف المشاركة من خلال التنسيق، وصولا إلى المشاركة الفعالة في التنفيذ الفعلي لإعداد وتنفيذ ومتابعة الخطة والسياسات والأهداف والبرامج والمشروعات والأنشطة... تعني تعاون واهتمام بتبادل الأفكار وصولا إلى بناء علاقات تعاونية، يشارك فيها الشركاء في مواجهة المشكلات وتحديث الخبرات وتطويرها، والمساعدة وتعزيز الثقة والممارسات التعاونية المتبادلة بين الشركاء، تعويضا لجوانب القصور بين هؤلاء الشركاء، إلى جانب الإسهامات المتبادلة التي تسمح بالتجديد والتحديث في الإعداد والتخطيط لدعم البرامج وتنفيذها [2].

وما تجدر الإشارة إليه أن مفهوم الشراكة تم تداوله في بداية الستينات وكان ذلك تحت مسميات: التعاون، التشارك... وهي مفاهيم تدرج كلها في مفهوم أوسع ألا وهو مفهوم "التعاقد" [3]. ونظرا لأهمية مفهوم الشراكة فقد استعمل على نطاق واسع من قبل بعض المؤسسات الدولية (كالبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة 1997، البنك الدولي 1989 وغيرها من منظمات الأمم المتحدة). وقد طرح مفهوم الشراكة في التسعينات في الخطاب العالمي للأمم المتحدة والمؤتمرات العالمية (مؤتمر البيئة في البرازيل 1992، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في النمسا 1993، ومؤتمر القاهرة للسكان والتنمية 1994، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية 1996)، وقد أكدت هذه المؤتمرات جميعها على أهمية الشراكة بين القطاعات الثلاث [4].

- **الشراكة المجتمعية:**

يقصد بالشراكة المجتمعية بمفهومها الشامل، إشراك شرائح المجتمع المحلي في آلية أو تنظيم مؤسسي محلي لامركزي، يشارك في مختلف مجالات التنمية الشاملة المرتبطة بالعمل في الدولة، سواء أكانت خدمية أو ثقافية أو اقتصادية أو اجتماعية، على شكل مجموعات أو جماعات في مؤسسات غير ربحية، منتخبة أو معينة، تتلقى دعما رسميا وشعبيا وتفويضا في مؤسستها ومشاريعها التنموية، وتخضع الوصاية أو الإشراف لإدارة عليا، وتكون بمثابة جسرا بين أهالي المنطقة وبين الأجهزة التشريعية والتنفيذية والمؤسسات المجتمعية محليا وإقليميا وعالميا ضمن سياسة الدولة، بحيث تحقق مبادئ وأسس الشراكة في العمل والخدمات المرتبطة به، وتمارس في أداء مهامها واختصاصاتها ومراقبتها وتقويمها وتحفيزها من أجل تنفيذ المشروعات وإدارتها وصيانتها ،واستمراريتها بسياسة واضحة تعتمد المشورة والخبرة والعدالة والشفافية [5].

أما تعريف الشراكة المجتمعية من ناحية العلاقة بين المواطن والشرطة، فتتمثل في تلك الجهود التعاونية وأداء الأدوار التكاملية بين مؤسسات المجتمع المدني وجهاز الشرطة في مكافحة الجريمة والوقاية منها، فهي فلسفة تستند إلى تعاون المواطن مع رجال الشرطة للمحافظة على الأمن كلا في منطقته، ومواجهة أسباب الجريمة والوصول للنتائج الأمنية المتوخاة، وتوظيف اكبر قدر ممكن من طاقات المجتمع لأعمال الشرطة، وتحفيز المواطن لمواجهة الجريمة قبل وقوعها، فالشرطة في سعيها لتحقيق أهدافها من سيادة الأمن والأمان في المجتمع يجب عليها أن تبادر بالذهاب إلى الأفراد والمواطنين والجماعات، ولا تنتظر قدوم الفرد والجماعات إليها، وفي نفس الوقت لا بد أن يسعى كل فرد في المجتمع للتعاون مع الأجهزة الأمنية لكي يساعدها على القيام بدورها بكفاءة وفاعلية [6].

وبهذا تستند الشراكة المجتمعية بين المجتمع المدني(المواطنين) وأجهزة الشرطة على نوعين من العوامل المحركة، الأول هو أن الشرطة ليس بمقدورها تأمين الأمن والأمان للمجتمع بمفردها، لذا فإن مساهمة المواطنين يمكن أن تساعد في منع الفوضى والجريمة، إذا كانت أسباب المشكلات محددة، فالمجتمع سيكون قادرا على مخالفي القانون. أما العامل الثاني متعلق بأعمال الحكومة التي صممت لتقديم خدمات للمواطنين استجابة لمطالبهم. فعبر الوصول إلى المجتمع، فإن السلطة التنفيذية ستصبح أكثر دراية ومعرفة بمشكلات المجتمع وستصبح أكثر قدرة على الاستجابة لاهتماماتهم من خلال التعبير عبر جماعات مختلفة [7].

فهذا النهج من التعامل هو عبارة عن حلول مسبقة لمشاكل الجريمة والخلل الاجتماعي، لتحسين علاقة قائمة على أساس المشورة بين رجال الأمن والمجتمع، بغية تحسين نوعية الحياة ومنع الجريمة والتقليل من الخوف ضمن فلسفة المشاركة بين المجتمع والشرطة، لحل المشكلات بالمشاركة مع المجتمع.

ثانياً / مفهوم الجريمة:

لغويا: الجريمة لغة تعني الكسب والقطع، وكسب، كاجترم وفلان أجرم.
واجترم فهو مجرم، وجريمة تعني جناية[8]. (قاموس الفيروز أبادي، المحيط).

اصطلاحا: هناك اختلاف حول الجريمة المنظمة، فهي على العموم تختلف عبر الدول والمستويات الوطنية، وفي المقابل فخبراء الجريمة يقدمون خصائص متعددة للجريمة المنظمة التي تتواجد على شكل شبكات، وفي إطار مؤسساتي متخصص.

فقد تعددت الآراء التي تطرقت لتعريف الجريمة، وذلك لاختلاف العلوم التي تعنى بها، حيث يعرفها علماء الاجتماع بأنها "**سلوك يستحق العقاب عليه من وجهة النظر الاجتماعية بغض النظر عن تقنين العقاب عليه من عدمه**"، كما تنوعت تعريفات فقهاء القانون للجريمة، وذلك بتنوع فروع القانون في تناولها للدراسة، حتى أن يمكن القول-عموما- أن الجريمة كمصطلح قانوني ترادف المخالفة للقاعدة القانونية، فكل مخالفة أو خروج عن قاعدة قانونية ما، يعد جريمة تستوجب المسؤولية القانونية لمن ارتكبها، وذهب البعض إلى تعريف الجريمة بأنها " فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية يقرر لها عقابا أو تدبيرا احترازيا"، ويحصر هذا التعريف الأخير للجريمة في الأفعال المخالفة لقانون العقوبات والقوانين المكملة له[9].

وعرف البعض الجريمة بأنها: "**واقعة ايجابية أو سلبية مصدرها خطأ الإنسان، يعدها المشرع خطرة أو ضارة بالمصالح العامة أو العلاقات العامة، أو العلاقات الاجتماعية، ويريب عليها النظام القانوني عقوبة جنائية**"[10].

غير أنه، في وقت من الأوقات كانت المخالفات السلوكية، والتي منها الجرائم بسيطة ومحدودة المدى، إلا أنه مع تعقد أنماط الحياة وانتشار المدن ومجتمعات الحضر، وتقدم وسائل الاتصال والمواصلات، وما أدى إليه ذلك من تغيير اجتماعي سريع، وتطور بل وطفرة مادية هائلة، كما أن تطوير ما طرأ من تحول، وتقدم وتطوير في مجال الإنتاج والأزمات، الصناعية والزراعية والتعليم والصحة والاتصال والمواصلات، لخدمة مختلف جوانب الحياة، أدى كذلك إلى تكوي ظاهرة جديدة للإجرام، بشكل أدى أو ساعد على بزوغ ظواهر إجرامية تتسم بالتكرار، وتتعاظم حدتها، مدشنة مرحلة جديدة في تطور الظاهرة الإجرامية، أو ما يعرف "**الجريمة المنظمة**"[11].

ثالثاً / مفهوم الأمن:

لغويا: لقد تناولت الدراسات والمعاجم اللغوية العربية والأجنبية كلمة "الأمن" فعدته مرادفا للطمأنينة، أو نقيضا للخوف أو مساويا لانتفاء الخطر. ويتعلق استخدامها عادة بالتحرر من الخطر أو الغزو أو الخوف، وهذه مفردات ليست مترادفة، ومدلول كل منها يختلف عن الآخر، فمن الناحية الغوية الأمن

تعني الأمان وهي ضد الخوف، و تعني أيضا تحقيق الطمأنينة والعهد والحماية والصدق والذمة، وكلها ضد الخوف [12].

اصطلاحا: أن تكون آمناً يعني أن تكون سليما من الأذى، بالطبع، لا أحد آمن بالكامل، ولا يمكنه أن يكون كذلك. فالحوادث ممكنة والموارد قد تصبح شحيحة، وقد يفقد الناس عملهم وتبدأ المشاكل، ولكن الأكيد هو الحاجة إلى الإحساس بالأمن، كقيمة إنسانية أساسية وشرطا مسبقا لنتمكن من العيش بشكل محترم، كما أنه من الصحيح عامة أن الناس الذين يعيشون في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أكثر أمنا بكثير ممن يعيشون في العالم الثالث، حيث النزاعات وشح الموارد أكثر انتشارا [13].

إن الأمن ليس من المفاهيم السهلة تعريفها، وليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة نظرا لارتباطه بتصورات الشعوب من فترة لأخرى ومن كان لأخر، وإنه من الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة الأمن. وفي ذلك يرى باري بوزان (Barry Buzan) أنه مفهوم معقد، وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل، بدءا بالسياق السياسي للمفهوم، ومرورا بالأبعاد المختلفة له، وانتهاء بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به، عند تطبيقه في الواقع [14].

وقد استعمل الأمن من طرف **سيسيرو** Cicero، **ولوكر تيوس** Lucretius، للإشارة إلى حالة الشعور بالحرية من التهديد، وابتداء من القرن السادس عشر، أصبح يستعمل هذا للإشارة إلى معنى الأمن العام " Security Publica"، وفي نفس السياق اعتبر المؤرخ **كوز**، أن تطور مفاهيم الأمن والحماية كمصطلح سياسي، ومفهوم مركزي تبلور منذ القرون الوسطى تحت تأثير مفاهيم "Pax Romana" و"Pax Christiana"، وتوسع في القرن السابع عشر، ليتضمن ثلاثة مستويات مركزية هي: أمن الفرد (الحماية الاجتماعية)، والأمن الداخلي للدولة (شرطة)، والأمن الخارجي للدول (قوات مسلحة) [15].

عموما وردت العديد من التعاريف المختلفة الخاصة بالأمن، وسنستعرض بعضا منها:

- اعتبر كلا من **بوث** (Booth) **وويلر** (Wheeler)، أن الأمن، باعتباره "عملية التحرر من الخوف والحاجة، بحيث لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك إذا نظِر إلى الأمن على أنه عملية تحرر" [16].
- كما اعتبر "**ولفرز**" (Wolferes) بأن: "الأمن موضوعيا يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية، وبمعنى ذاتي هو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم".
- واعتبر "**ارنولد وولفرز**" (Arnold Walferes) أن الأمن من وجهة النظر الموضوعية، عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، اما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر [17].
- وعرفه **علماء الاجتماع** بأنه :"قدرة الأمة على حماية قيمها الذاتية من الأخطار الخارجية، وبغض النظر عن الشكل الذي تتخذه تلك التهديدات الخارجية، وأن الأمن لا يعني فقط رغبة الدولة في البقاء بل رغبتها أيضا في العيش بدون التهديدات الخارجية".

- وفي نفس الإطار اعتبر "هنري كيسنجر" أن الأمن يعني" أية تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى تحقيق حق البقاء".

- يمتاز الأمن بكونه نوعا من المفاهيم المركبة، حيث تجمع في مضامينها معان عدة تتصف بنوع من الغموض والوضوح، والحقيقة والتضليل في آن واحد، فهناك مفهوم ضيق وآخر واسع للأمن، يتضمن الإجراءات الخاصة بتأمين الأفراد داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة، وتهيئة الظروف المحيطة بهم إشباعا لاحتياجاتهم الأساسية والتكميلية، في مجمل السياسات التي ترمي إلى توفير الحماية والأمن للأفراد، وضمان حرية القرار السياسي واستقلاله، بوضع القوانين والتشريعات التي تكفل هذه الحماية، في ظل وجود سلطات قائمة على تنفيذ تلك القوانين، بل إن "زبيغنيو بريجنسكي" (Zbigniew Brzezinski) قد اختزل تلك السلطات حين طالب بتركيز مهمة تأمين الدولة والأفراد في أجهزة الاستخبارات القومية، وفي ذلك يقول :"سيكون الوضع الأمني مثمرا أكثر إذا انطوى على التزام تنظيمي ومالي بتحسين القدرات الاستخباراتية القومية"[18].

- أما مفهوم الأمن الواسع، فيشمل كل ما يتحقق الاستقلال السياسي للدولة وسلامة أراضيها، وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الداخلي، فهو يشمل تحقيق الأمن ببعديه الداخلي والخارجي، أي أنه "تأمين كيان الدولة والمجتمع من الأخطار التي تتهددها داخليا وخارجيا، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع" ووفقا لهذا الرأي، فإن هذا المفهوم يرتكز على ثلاثة محاور رئيسية: تأمين كيان الدولة داخليا وخارجيا، وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وتحقيق الرضا التام لأفراد المجتمع[19].

المحور الثاني – الأدوار الأمنية للمؤسسات المجتمعية لتحقيق الأمن الشامل:

تساهم المؤسسات المجتمعية في توفير الأمن والاستقرار وتقوية الروابط الاجتماعية من خلال تقديم الخدمات التعليمية والتربوية والاجتماعية والصحية لأفراد المجتمع، حيث تساهم بعملية التنشئة الاجتماعية والنفسية للمواطن بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق تقديم العون والرعاية للأسر المفككة ،أو التي تعاني من مشكلات اجتماعية تهدد أمنها واستقرارها، كالتعامل مع مشاكل الأحداث الجانحين والأشخاص المنحرفين وتقديم الرعاية لضحايا الجريمة ولأسر السجناء، إضافة إلى الاهتمام بالفئات الخاصة كالمعاقين جسديا وعقليا إضافة إلى رعاية كبار السن والعجزة، وبالرغم من أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات المجتمعية في عملية تحقيق الأمن الشامل، إلا أنها مازالت تعاني الكثير من الصعوبات التي تحد من فاعليتها وتفاعلها مع المواطن، حيث ينظر إلى دورها الاجتماعي بالشك والريبة واتهامها بالتدخل في اختصاص المؤسسات الحكومية، خصوصا إذا ساهمت تلك المؤسسات في تنشئة المواطن سياسيا وتوعيته بحقوقه المدنية والسياسية وتأهيله للمشاركة في إدارة مجتمعه، حيث يتصور البعض بأن تلك المؤسسات تضعف من الدور الحكومي وتضعف الولاء والانتماء للدول[20].

وقد أدى الهاجس الأمني في الدول العربية مثلا، خصوصا بعد إعلان الحرب على الإرهاب إلى تقليص الدور الذي تقوم به بعض المؤسسات المجتمعية، خصوصا تلك التي تهتم بتنشئة المواطن سياسيا واجتماعيا وفكريا، إضافة إلى أن الدعم الحكومي الذي تتلقاه تلك المؤسسات قليل جدا ولا يمكنها من وضع سياسات وبرامج تساهم في دعم الاستقرار والمساهمة في تحقيق الأمن الشامل.

أولاً / دور الأسرة الأمني:

تعتبر الأسرة البيئة الأولى التي يتشكل من خلالها سلوك الإنسان حيث تتبلور شخصيته المستقبلية، إضافة إلى إشباع حاجاته البيولوجية والنفسية، وهي بالتالي من المؤثرات القوية التي تؤثر في تكوين السلوك وتوجيهه لدى النشء، حيث تضع الأسرة الفرد على بداية الطريق نحو التعامل مع البيئة الاجتماعية الأكبر ألا وهي المجتمع والذي يتميز بوجود أنظمة وقوانين وعلاقات إنسانية ومصالح وظروف معيشية متعددة، حيث تستمر الأسرة في رعاية النشء وتشكيل سلوكه من خلال تنقية الخبرات التي يتلقاها الفرد من خلال تعامله مع البيئة المجتمعية وإعادة صياغة تلك الخبرات لما يتناسب وقيم الأسرة الدينية والأخلاقية والاجتماعية والثقافية [21].

ويعتبر الأمن الأسري من الأهداف التي تسعى كافة المجتمعات البشرية لتحقيقها بحكم أن الأسرة هي أساس التنظيم الاجتماعي، والتي يتشكل من خلالها أغلب السلوك البشري والذي يعكس مدى ترابط المجتمع وتماسكه، أو مدى تعرضه للاضطرابات والإخلال بالأمن بسبب سلوكيات بعض أفراده المنحرفين، والتي قد تنشأ نتيجة لاختلال ميزان الأمن الأسري، علاوة على ذلك فإن الأمن الأسري هو الركيزة الأساسية للأمن الشامل، وبما أن الأسرة هي اللبنة الأساسية الأولى في التنظيم الاجتماعي، فإنه يقع على عاتقها مسئوليات ومهام كثيرة لا تقتصر.

فقط على بناء شخصية الطفل وتنمية قدراته، وإنما تتعداه إلى مرحلة متابعة تقويم وإصلاح سلوك الفرد وتوجيهه نحو إقامة علاقات اجتماعية سليمة من خلال تفاعله مع البيئة الاجتماعية، وبما تمثله تلك البيئة من تباين في القيم والثقافة والتي كثيرا ما تؤدي إلى الصعوبة في التأقلم معها، وهنا يقع الجزء الأكبر من الدور التربوي على الأسرة، بالإضافة إلى الأدوار التي يمكن أن تقوم بها المؤسسات الاجتماعية الأخرى ومن ضمنها المؤسسة الشرطية، من خلال توعية الأسرة بالأخطار القائمة والمحتملة التي يمكن أن تتعرض لها، سواء من داخل الأسرة أو من خارجها وتثقيف الوالدين بكيفية توفير الظروف المناسبة لأفراد الأسرة، لتحقيق أهدافهم المشروعة بطرق مشروعة، الأمر الذي يعكس في نفوس الأسرة الشعور بالأمن والسكينة. إن الشعور بالأمن الأسري يمكن أن يتحقق من خلال الالتزام الديني والأخلاقي والتماسك الأسري، وإقرار النظام الذي يحدد العلاقة بين أفراد الأسرة الواحدة، وكذلك العلاقة بين أفراد الأسرة والبيئة الخارجية وما تمثله تلك البيئة من سلطة وقوانين وأنظمة وحريات يجب أن يتم التعامل معها وفق نظام معين، فالأمن الأسري يمكن أن يتحقق بتوفير الحد الأدنى من الاستقرار العائلي.

لقد تعقدت العلاقات الإنسانية في الوقت الحاضر، ودخلت المنافسة والصراع الاجتماعي والاقتصادي محل التعاون والتآزر، مما أوجد الكثير من المشاكل والشعور بالإحباط لدى الكثير من أفراد المجتمع، كذلك فإن المصالح والاهتمامات الفردية طغت على المصلحة العامة، ومن هنا فإن الدور التقليدي في

التنشئة لم يعد كافيا، بل يجب أن ينطلق دور الأسرة من الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي تعيشه، فأصبح لزاما على الأسرة أن تتحمل أدوار غير تقليدية، كالتدخل المبكر في اكتشاف السلوكيات المنحرفة والشاذة وزيادة تثقيف وتأهيل الأسرة في مجال استيعاب المتغيرات الجديدة، وهنا يأتي دور مؤسسات التنشئة ومؤسسات المجتمع الأخرى وبشكل خاص الشرطة في مساعدة الأسرة عمليا كي تستطيع تحمل عبء استيعاب المتغيرات، وهذا يقودنا إلى تعزيز آفاق التعاون والشراكة بين الشرطة والأسرة، حيث أن هذه الشراكة هي جزء لا يتجزأ من دور الشرطة الحديث في تحقيق الأمن الشامل، إلا أنه لابد لهذا التعاون أن يعتمد على عدة أسس منها [22]:

أولا: أن يكون هذا التعاون مبنيا على التفاعل المتبادل-تأثير وتأثر-بحيث لا تكون الأسرة عنصرا متلقيا لتعليمات الشرطة فقط.

ثانيا: يجب كذلك ألا يقتصر هذا التعاون على المناسبات فقط، كتخصيص أسابيع أو تحديد أيام معينة لمناقشة موضوع ما يتعلق بظروف الأسرة الاجتماعية والأمنية، وإنما يجب أن يتعدى هذه المناسبات إلى التعاون المستمر والمثمر من خلال فتح قنوات اتصال مع مختلف الجهات التي تساهم خدماتها في استقرار الأسرة وتماسكها.

إن السلوك الإجرامي لا يبدأ في العادة فجائيا، وإنما هناك طريق ممتد بين الاستقامة والانحراف، وذلك السلوك له شواهد مبكرة، والجريمة لا تبدو إلا في نهاية الطريق، بعد أن ينتقل الفرد عبر سلوكيات غير مجرمة إلى أن يرتكب السلوكيات المجرمة، وهنا يأتي دور الأسرة في التدخل المبكر لاكتشاف ومعالجة مسببات السلوك المنحرف وتعيد تقديراتها وتراجع نفسها بين الحين والآخر، وتواجه الأمور الصعبة والمعقدة بصدق وموضوعية وتتحمل المسئولية تجاه عوامل القصور التي قد تؤدي إلى ارتكاب أحد أفرادها الجريمة.

ثانياً / الدور الأمني للمؤسسات التعليمية:

تعتبر مؤسسات التعليم ذات أهمية بالغة في عملية تحقيق الأمن الشامل من كونها البيئة الاجتماعية الثانية التي يتشكل من خلالها سلوك الفرد وتتحدد ملامح شخصيته، حيث تمتزج المعرفة والمهارة بالتربية السلوكية وبصورة دقيقة ومنظمة، من خلال غرس التعاليم الدينية والإنسانية والوطنية في نفوس الطلاب، وتساهم بشكل كبير في وقاية المجتمع والأفراد من الانحراف. فضعف الدور التعليمي للمدرسة من ناحية تقوية الحس الأمني والواجب الوطني لحماية المجتمع يصعب ويعقد من عملية الوقاية من مخاطر الجريمة والانحراف في المجتمع، فكلما تضاعفت الأدوار الأمنية للمؤسسات التعليمية كلما ازداد الوعي الأمني والثقافة الأمنية في صفوف المجتمع.

ثالثاً / الدور الأمني للجمعيات الدينية والخيرية:

عندما تجعل الجمعيات الدينية والخيرية توفير وتعزيز الأمن من أهم أهدافها ومن ضمن برامجها التوعوية فإن ذلك سينصب في مصلحة المجتمع، من خلال تقديم الندوات والمحاضرات الخاصة بتقوية الواعز الأمني لدى الأفراد. فمن المسؤوليات الأمنية الواجبة على الجمعيات الدينية والخيرية، إرشاد الناس في أمور

دينهم ودنياهم، والحفاظ على الأخلاق والآداب العامة لتحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع، إذ لا يمكن للأجهزة الأمنية بمفردها القيام بهذا الدور بعيدا عن المشاركة الفعالة للجمعيات الدينية والخيرية التي بإمكانها مثلا تقديم المساعدات للفقراء والمحتاجين فيقلل ذلك من احتمالية قيام المعوزين بأي سلوك إجرامي جراء وضعهم المادي [23].

إن إدراك الجمعيات الدينية والخيرية للحالة الأمنية في المجتمع ستساعدها في الاشتراك في المسؤولية الأمنية مع الجهات الأمنية الرسمية، أما إذا كانت في معزل عن مستجدات المجتمع وفي معزل عن مسايرة الأحداث فلن تستطيع تأدية دورها الأمني بالشكل المطلوب. وهنا تظهر مسؤولية الأجهزة الأمنية في تثقيفها واستعراض الحالة الأمنية بشكل دوري ومنتظم لآخر مستجدات الحالة الأمنية، لكي يتم التنسيق والتركيز حول قضايا أمنية معينة يسعى من خلالها الجانبين إلى وضع الحلول المناسبة وتوعية الأفراد بشأنها. ومن الضروري أن تستشير الأجهزة الأمنية الجهات الدينية لكي يتم طرح برامج وآليات حديثة لتعزيز الأمن ومحاربة الجريمة بصورة تتماشى مع روح وتعليمات الشريعة الإسلامية. ومن الضروري أيضا أن يتم دراسة تلك البرامج بشكل ثنائي وتطرح هذه الآليات في أوقات مدروسة ومناسبة بالتعاون مع الجهات الدينية لكي تحقق أعلى نسبة من الكفاءة وأن تصل لأهدافها السامية بأسرع وقت ممكن.

رابعاً / دور المؤسسات ذات التوجه الاجتماعي:

تتضمن تلك المؤسسات الأندية الرياضية والاجتماعية والثقافية والجمعيات النسائية ومراكز الشباب، حيث تختلف أهداف هذه المؤسسات باختلاف الأنشطة التي تمارسها والشرائح الاجتماعية التي تستهدفها. ويمكن لهذه المؤسسات أن تمارس دورا فاعلا في تحقيق الأمن الشامل من خلال المساهمة في تثقيف المواطن وتطوير مهاراته وتنمية مداركه في مختلف النواحي الأمنية والقانونية وزيادة الوعي في مجال السلوك الإجرامي واحترام القانون وتنمية الحس الأمني والقانوني لدى المواطن.

خامساً / دور المؤسسات ذات التوجه الاجتماعي:

يشكل دور الإعلام الأمني في المجتمع دورا مهما وحيويا، فمن خلاله تتوسع دائرة معارف الأفراد في المجتمع، وهو احد العوامل التي ترفع من تنمية الحس الأمني والوقائي بحيث أن الأمن في مفهومه الحديث لم يعد مقتصرا على مكافحة الجريمة بل أصبح يعمل على الوقاية منها، وعلى مشاركة الجميع في حفظ الاستقرار والأمن، والإعلام في قوته وتأثيره لابد أن يكون عنصرا أساسيا في التوعية بأخطار الجريمة وتشجيع الجمهور على التعاون مع رجل الأمن لبسط الأمن الشامل، فالتوعية الأمنية وتوصيلها بأسلوب إعلامي راق يحقق الهدف من نشر الرسالة الأمنية بين المواطنين [24].

إن التنسيق بين جهاز الشرطة والمؤسسات الإعلامية أمر في غاية الأهمية، لأن أي تباين في حركة الجهازين يؤدي إلى انعدام الثقة بين الأفراد والجهاز الأمني ويصعب من عملية التعاون والاشتراك التي يتمناها الجهاز الأمني من الأفراد. ويحتاج الجهاز الأمني أن يضع الخطوط العريضة للإستراتيجية الأمنية مع المؤسسات الإعلامية، ولابد من الاتفاق على سبل وأنواع الوسائل الإعلامية التي من شأنها الزيادة من الوعي الأمني الوطني الوقائي لدى الجماهير.

وبناء على ذلك يتوجب على الأجهزة الأمنية أن تقوم بعقد اجتماعات دورية مع المؤسسات الإعلامية لتوضيح آخر مستجدات الحالة الأمنية من مصادرها الأصلية، وليس من خلال انتقال الأخبار عبر الوسائل الإعلامية الأخرى، فكلما كانت المعلومات دقيقة كلما أدت المؤسسات الإعلامية دورها الأمني بشكل سليم وكفء.

المحور الثالث – الشراكة الأمنية المجتمعية في العالم العربي : المعوقات وسبل التفعيل:

أولاً / معوقات الشراكة بين الأجهزة الأمنية والمؤسسات المجتمعية:

تتسم العلاقة بين الشرطة والمواطن في العالم العربي بالتغير وعدم الاستقرار والاستمرار على وتيرة واحدة بسبب العديد من العوامل والأسباب، منها ما هو مرتبط بالمواطن وعلاقته مع السلطة والنظام بشكل عام وبالشرطة بشكل خاص، وشعوره بالمواطنة والانتماء ومنها ما هو متعلق ببيئة وثقافة وقيم العمل الشرطي. وإن إزالة حالة القطيعة بين المجتمع ومؤسساته والجهاز الأمني وفروعه أمر ضروري لأن هذه العزلة أسبابها التراكم الثقافي حول العلاقة بين رجل الأمن وأفراد المجتمع، فالصورة الشخصية التي يراها المجتمع عن رجال الأمن تؤثر وبشكل كبير على مدى التعاون بينهما لتحقيق غاية تعزيز الأمن المجتمعي وحفظ النظام العام.

وترجع أسباب العلاقة السلبية بين رجال الأمن والمجتمع في العالم العربي عموما إلى عدة أسباب نذكر منها [25]:

1. التراكم الثقافي لدى المواطنين تجاه رجال الأمن: فلقد ترسخت في أذهان المواطنين صورة الجهاز الأمني الذي يقيد الحريات ويرهب الناس، كما ارتبطت صورة الشرطي لدى المواطن العادي بذلك الرجل المستبد الذي ينفذ أوامر السلطة الحاكمة في كبت الحريات.
2. طبيعة عمل الشرطي: من المعروف أن طبيعة عمل الجهاز الأمني هو الضبط الاجتماعي وتطبيق القوانين والتشريعات، وبما أنه سلطة تنفيذية فهذا يؤدي إلى خلق الشعور بالعدائية لدى المواطن تجاه رجال الأمن.
3. بيئة العمل الشُرطي الداخلية: يتأثر العمل الشُرطي بظروف البيئة التنظيمية داخل المؤسسات الشُرطية والتي بدورها تؤثر على طبيعة العمل الشرطي وعلى العلاقة بين الشرطة وأفراد المجتمع، حيث تتأثر علاقة الشرطة بالمجتمع بشكل كبير بنموذج القيادة المطبق في المؤسسة الشرطية حيث يعيق نموذج عسكرة مؤسسات الشرطة القدرة على مواكبة التغيير وزيادة الهوة بين الشرطة والجمهور بسبب المركزية والبيروقراطية. إن هيمنة الفكر العسكري على العمل الشرطي المبني على التشدد المطلق والصرامة في التعامل مع الجمهور يحول دون الوصول إلى المعادلة المناسبة بين تطبيق القانون وتقوية العلاقة مع أفراد المجتمع.

4. بعض التصرفات اللاأخلاقية من رجال الأمن: فمع طغيان النزعات المادية وغلبة المصالح الفردية والشخصية تظهر أشكال من الفساد في العديد من المؤسسات بما في ذلك المؤسسات الشرطية، خصوصا وأن الشرطة والتي يقع على عاتقها مسؤولية توفير الأمن والطمأنينة لابد أن تتصف بأعلى درجات الاستقامة والأمانة والحياد، والتمتع بمفاهيم الأخلاق والقيم الفاضلة وترسيخ مبادئ الاحترافية والولاء للوطن والمواطن، والمحافظة على المال العام، والأمانة والنزاهة والعدالة، وبهذا يعتبر الفساد في المؤسسات الشرطية من المسائل التي تؤثر على العلاقة ما بين الشرطة والجمهور، حيث تؤدي إلى إحداث صدمة وردة فعل قوية لدى الجمهور، لأن الجمهور يتوقع من الشرطة أن تحميه من الجريمة وأن تصون حقوقه وتحافظ على النظام العام وأن تعمل في إطار القانون.
5. ضعف المستوى التعليمي والثقافي لبعض رجال الأمن: يعكس انخفاض المستوى التعليمي لبعض رجال الأمن في كيفية تصرفهم في المواقف المختلفة وكيفية تعاملهم مع الجمهور بصورة غير مناسبة. وتظهر خطورة ذلك الوضع لو علمنا أن أي تصرف خاطئ لرجال الأمن سوف ينعكس حتما على الصورة الذهنية لدى المواطنين عن جهاز الشرطة.
6. نقص الوعي الأمني: إن هذا العامل من أهم أسباب فتور العلاقة بين رجال الأمن والمواطنين، فحينما لا يثقف المواطن حول طبيعة عمل الشرطي ومهامه ووظيفته في المجتمع، وحين لا يقتنع المواطنون بأهمية تعاونهم مع أفراد الشرطة، فإن هذا لا يخدم عملية تحسين العلاقة بين الطرفين، بل يؤدي إلى تعزيز العلاقة السلبية بينهما.

لذلك فإن الوعي والثقافة الأمنية في واقع الأمر من حاجات الإنسان العاقل السوي، لذا فالعامل المشترك في العلاقة هو الوعي الأمني، ومن أجل نشر الوعي الأمني بكفاءة عالية لابد من كسب ثقة المواطن أولا لكي يمكن بعدها أن يشترك مع الأجهزة الأمنية في ضبط الأمن والسلم في المجتمع.

ثانياً / سبل تفعيل الشراكة المجتمعية الأمنية:

بالرغم من أن الأجهزة الأمنية في العالم العربي تقدم خدمات أمنية للمجتمع، إلا أنها لا تستطيع أن تقوم بأعمالها ما لم يتعاون المواطنون معها، لذا تبرز أهمية حرص رجال الأمن على أن يعملوا دائما على كسب صداقة المواطن حتى يمكنهم أن يحصلوا على تعاونه الذي يمثل احد مرتكزات نجاح عمل الأجهزة الأمنية.

- إن توجيه دعوات للمواطنين للحضور لمقرات الشرطة قد تكون طريقة حديثة، فستنزع رهبة الدخول لمراكز الشرطة لدى المواطنين من جهة، ومن جهة أخرى يستغل رجال الأمن الزيارة فيقومون بالترحيب بهم والاستماع لهم في كل ما يطرحونه.
- كما أن اشتراك رجال الأمن في الأنشطة الاجتماعية التي تهم الجمهور توسع من مساحة التفاهم والتحاور القائمة بين رجال الأمن والمواطنين، فأي ادوار اجتماعية يقوم بها رجل الأمن تعكس صورة جديدة لدى عقول المواطنين تختلف عن الصورة التقليدية المعروفة لديهم مسبقا.

- أيضا البرامج المتخصصة لرفع مستوى الكفاءة لدى رجال الأمن ووضع دورات تدريبية متعددة للمساهمة في تحسين العلاقة بين الجهاز الأمني والمواطنين، وتعطيهم دروس في كيفية التعامل مع الجمهور، وإيجاد الحلول المناسبة والتصرف السليم في الظروف المختلفة [26].
- إن كسر حاجز الخوف بين المواطن والشرطي شيء هام، حيث أن البعض لا يزال ينظر إلى الشرطي بريبة كبيرة، ما يجعل الحاجة ملحة لاتخاذ خطوات قادمة مستقبلا لتفعيل التعاون بين المجتمع والشرطة.

وهنا يتضح أن إزالة النظرة السلبية للمجتمع في العالم العربي تجاه العملية الأمنية من مهام الأجهزة الأمنية، ولابد أن تبادر الأجهزة الأمنية في كسب ثقة المجتمع وإقناعه بضرورة مشاركته والقيام بتثقيف وتعريف المجتمع بحاجات الأمن ومفاهيمه الحديثة.

خاتمة:

إن الحديث عن المسؤولية المشتركة بين مؤسسات المجتمع الرئيسية والأجهزة الأمنية حول مسألة تعزيز الأمن وتطبيق القوانين بات أمرا في غاية الأهمية، في ظل ازدياد معدل الجرائم في الدول، خصوصا مع تنوع أشكال وأساليب المجرمين واستفادتهم من تطور التكنولوجيا في العقود الأخيرة، وهو ما كان دافعا أساسيا في العديد من الدول الغربية لاستحداث شكل وعمل الشرطة، من خلال إشراك شرائح المجتمع لكي تقوم بدورها الأمني وتساعد وتتكاتف مع الأجهزة الرسمية بغية منع الجريمة ونشر الأمن والأمان.

غير أن الحديث عن الشراكة المجتمعية في العالم العربي لتحقيق الأمن ونشر الثقافة الأمنية لا زال رهين النظرة السلبية بين الأجهزة الأمنية والمؤسسات المجتمعية، فمن الضروري بالتالي الوقوف عند مختلف التحديات التي تواجه هاته العلاقة والبحث عن مختلف السبل الكفيلة بتفعيلها بما يتوافق وخصوصية كل مجتمع وتراكمه الثقافي وهيكله النظامي، خاصة إذا علمنا أن هذه الشراكة هي قضية مجتمعية تحتاج إلى مشاركة فعالة من كافة الفاعلين المجتمعيين حتى تصبح أسلوبا ومنهج عمل لمواجهة كافة القضايا.

قائمة الهوامش:

1 - UNDP,**" Reconceprualising Governance",** Discussion P Naper 2 (New York :UNDP, January 1997) p.21.

2 - نادية عيشور، **العقلانية الرشيدة في ضوء فلسفة الشراكة المجتمعية المعاصرة**، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، سطيف، الجزائر8- 9 أفريل 2007) ص. 259.

3 - سعد طه علام، **التنمية.. والدولة**، ط 2. (القاهرة: مطابع الدار الهندسية، 2004) ص. 17.

4 - سمير محمد الوهاب، **"الإدارة المحلية و البلديات العربية" في الإدارة المحلية و البلديات في الوطن العربي**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2007، ص.. 48.

5 - السيد عبد الله السيد مجيد العالي، **"الشراكة المجتمعية في العمل البلدي"** (ورقة بحث قدمت في مؤتمر العمل البلدي الأول، مركز البحرين للمؤتمرات 26- 27 مارس 2006) ص.1.

6 - غفـراء البـابطين، **الشـراكة المجتمعيـة ودورهـا في تعزيـز الأمـن**، ص 47.http://sites.gcc- .sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=19

7 - **المرجع السابق**، ص21.

8 - أحمد بن سليمان صالح الربيش، **جرائم الإرهاب وتطبيقاتها الفقهية المعاصرة**، أكاديمية نايف للبحوث الأمنية، السعودية(الرياض)، ط1، 2003، ص 09.

9 - محمد عبد المطلب الخشن، **تعريف الإرهاب الدولي: بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية**، مصر الإسكندرية، 2007، ص113.

10 - **مرجع سبق ذكره**.

11 - Magnus Ranstorp, The virtual sanctuary of al-Qaeda and terrorism in an age of globalization, **in International Relations and Security, in , the Digital Age**, Edited by Johan Eriksson and Giampiero Giacomello, Routledge, 2007, p36.

12 - Source : Hans Günter Brauch, **"Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks in Environmental and Human Security"** Studies of the University: Research Counsel, Education'Publication, Series of UNU-EHS. 1/2005, p 11.

13 - مارتن غريفيثس، تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2002، ص 78.

14 - سليمان عبد اله الحربي، **الأمن ومستوياته**، ص 10.

http://www.caus.org.lb/Home/electronic_magazine.php?emagID=97&screen=2

15 - Bill mcsweeny, **"security, identity and interests"**, Cambridge university press, UK, 1999, p 16.

16 - **المرجع السابق**، ص 10.

17 - جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، مركز الخليج للأبحاث، 2001، ص414.

18 - **مرجع سابق**، ص 111.

19 - **مرجع سبق ذكره**.

20 - **المرجع السابق**، ص 65.

21 - هاشم عبدالله سرحان، **الأدوار المتبادلة بين الشرطة وأفراد المجتمع لتحقيق الأمن الشامل**، ورقة عمل مقدمة لندوة "الأساليب الحديثة في تقييم الأداء الشرطي في مجال التعامل مع المواطنين" والمنعقدة بالتعاون مع شرطة رأس الخيمة، من 10-12-2006. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، السعودية، ص 15.

22 - **المرجع السابق**، ص 16-17.

23 - غضراء البابطين، **المرجع السابق**، ص71.

24 - **المرجع السابق**، ص77.

25 - هاشم عبدالله سرحان، **مرجع سابق**، ص ص، 12.10.

26 - غضراء البابطين، **مرجع سابق**، ص 63.